حتى نقول: إنه من الواجب عليه أن يذكر مثل ذلك.

كذلك فيما يتصل بأسماء النبات، هذا أيضًا له مجاله الذي يذكر فيه مثل هذا وغيره، أما أن يذكر في المعجم فعليه أن يكون من باب العجالة، ومن باب الإشارة السريعة، وليس من باب التفصيل والتوسع في ذكر هذا وغيره.

المأخذ الثالث: الذي أخذ على (المعجم الكبير) هو إغفاله -في كثير من الأحيان- نسبة الشواهد؛ ففي كثير من الأحيان لا ينسب هذه الشواهد إلى أصحابها وهذه ظاهرة منتشرة في كل المعاجم التي سبقته؛ فليس كل المعاجم، أو الشواهد التي ذكرت في المعاجم السابقة نسبت الشواهد إلى أصحابه، وإنما بعض منها كان ينسب، والبعض الآخر لا ينسب، ولكننا نرى أيضًا أن (المعجم الكبير) عندما يعلم بنسبة الشاهد الحقيقية إلى قائله أنه كان يوضح ذلك، وإذا لم يعرف قائله كان يترك هذه النسبة.

المأخذ الرابع: كان من الواجب على هؤلاء المعجميين أن يشيروا، ويوضحوا الفعل المتعدي من الفعل اللازم، وأن يشيروا أيضًا إلى المراجع التي أخذت منها المفردات؛ لأن هناك ألفاظا وجدت في هذا المعجم ربما أنها لم توجد في المعاجم التي سبقته، إلا أنهم ذكروا هذه الألفاظ في (المعجم الكبير) فكان عليهم أن يوضحوا المصدر الذي نقلت منه مثل هذه المفردات، ويبينوا أيضًا مراجع الشواهد من حيث الحديث، والشعر، والأقوال أيضًا؛ حتى نتمكن من الحكم على هذه الشواهد من حيث الصحة والضعف، وما شاكل ذلك، وكذلك من حيث الأقوال والأشعار؛ حتى نعرف هل هذا الشعر جاء من بعد عصور الاحتجاج، أم أن هذا الشعر قد وصل إلينا من خلال عصور الاحتجاج؟

هذه هي أهم المآخذ التي يمكن أن تؤخذ على (المعجم الكبير) الذي صدر منه -كما قلت- ستة أجزاء حتى اليوم.

تدعو إليه الضرورة، والمشهور الشائع منها فقط.

المآخذ على (المعجم الكبير):

هذا المعجم رغم ما وجدنا فيه من مميزات تميزه على غيره من المعاجم، إلا أن هناك بعض الهنات والمآخذ أخذت على هذا المعجم:

المأخذ الأول: أنه لم يعتمد في جمع المادة اللغوية على المصادر الأصلية، وعلى مظانها الرئيسية، بل اكتفى بالنقل فقط عن المراجع الأخرى كـ(اللسان) و(التهذيب) و(الصحاح) وغير ذلك من المعاجم السابقة.

ونحن نقول: في هذا المأخذ: هذه المعاجم، وغيرها من الكتب التي نقل منها أعضاء المجمع تعد المَعِين الأساس والرئيس الذي يستقى منه المادة اللغوية؛ لأن أعضاء المجمع في أخذهم لأصول المادة لم يكونوا في عصور الاحتجاج؛ حتى يأخذوا المادة من منابعها الأصلية، ولكن هذه الكتب والمصادر تعد بالنسبة لهم مرجعًا أساسيا لعدم معيشتهم في عصور الاحتجاج؛ لأن عصور الاحتجاج بالنسبة لهم قد انتهت، ولم تكن هناك رواية، وإنما يكون هنا نقل من الكتب الأساسية، والكتب الرئيسية بالنسبة لمصادر اللغة.

فـ(التهذيب) و(العين) و(الجمهرة) و(الصحاح) و(اللسان) و(المقاييس) وغير ذلك هي تعد بالنسبة للمعجميين مصادر أساسية؛ لأن أصحاب هذه المصادر دونوا اللغة، ولم يدونوا في كتبهم إلا ما استوثقوا منه، وتأكدوا من صحته فهذه المراجع، والمصادر تعد مادة، أو تعد مصدرًا أساسيا في تدوين المادة المعجمية بالنسبة لأعضاء المعجم فليس هذا مأخذا يؤخذ عليهم.

لكن الذي نعده مأخذًا بالنسبة لهم في جمع المادة، وعدم الاعتماد على المصادر الأساسية في المصطلحات التي أضافوها، وأسماء الأعلام، والبقاع المستحدثة التي أدخلوها في المعجم؛ كان عليهم أن يستوثقوا من هذه المصطلحات، والأعلام من مصادرها الأصلية، أما بالنسبة للقديم؛ فلا خلاف عليه؛ لأن كتب اللغة والمعاجم القديمة تعد بالنسبة لهم المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه في تدوينهم للألفاظ.

المأخذ الثاني: هو الاستطراد في كثير من الأمور، هناك بعض الألفاظ يستطرد فيها استطرادا واسعًا، على سبيل المثال: هناك بعض الألفاظ يستطرد المعجم في ذكر النواحي الطبية، أو إلقاء الضوء على كثير من هذه المعلومات التي تضمنها هذا اللفظ، هناك بعض النباتات أو أسماء الحيوانات يتوسعون في الاستطراد في بيان كل ما يتعلق بهذا الحيوان، أو كل ما يستخلص، أو ما يتصل بهذا النبات النواحي الطبية، وغير ذلك، وهذا ما فعله نشوان بن سعيد الحميري في كتابه (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) عندما كان يأتي بالفوائد الطبية للفظ إذا كانت وردت له بعض الفوائد الطبية أثرت عن العرب السابقين؛ فكان يذكرها.

لكن مثل هذه الأمور يجب أن يشار إليها إشارة سريعة لا أن يستطرد فيها فمثل النواحي الطبية لها كتب الطب، أو الكتب المتخصصة التي تقوم بشرح وتوضيح مثل هذه النواحي العلمية، لكن الاستطراد الأكثر من اللازم هذا يؤدي إلى استطراد في المعجم، وليس المعجم كتابًا متخصصا في الطب؛

كما استشهد أيضًا بالمأثور من الكلام شعرًا أو نثرًا، لكننا عندما ننظر إلى الاستشهاد بالمأثور من الكلام، سواء كان شعرًا، أو نثرًا، فالذي نراه، ونجده أنه لم يتقيد بعصور الاحتجاج في استشهاده بالمأثور من الكلام، والشعر، والنثر، والأمثال، بل أضاف إلى ذلك ما جد حديثًا ملاحظا في ذلك الترتيب الزمني بينهم؛ فهو لم يتقيد بزمن، أو بعصور الاحتجاج -كما ذكرت.

هذا بالنسبة لمنهج (المعجم الكبير).

مميزات (المعجم الكبير):

أما بالنسبة بعد ذلك لمميزات هذا المعجم، وهي نقطة أخرى، فهذا المعجم له الكثير من المميزات.

الميزة الأولى: عنايته، واهتمامه أيضًا ببيان العلاقات، والوثائق، والروابط -أيضًا- التي تصل العربية بغيرها من اللغات السامية الأخرى؛ فقد وضع المقابل للغة العربية من اللغات السامية الأخرى بالحروف اللاتينية، ويوضح ذلك ويبين الفروق، أو الروابط بين هذه الألفاظ المناظرة للفظ العربي للغات السامية الأخرى، وهذه ميزة لهذا المعجم؛ فهو يقارن بين العربية، وبين ما يقابلها من ألفاظ كما ذكر.

الميزة الثانية: من مميزات هذا المعجم عنايته بالضبط، وغزارة الاستشهاد، وتنوع الشواهد عنده، وكما ذكرنا بأنه لم يقف عند عصور الفصاحة في الاستشهاد بالكلام المأثور الشعري، أو النثري؛ فكثرة الاستشهاد هنا تخدم المعجم، وتؤكد على حقيقة هذا المعنى الذي أثبت فيه، فلكي يؤكد ذلك يأتي بالشواهد التي تؤكد صحة ما ذهب إليه.

الميزة الثالثة: هو التنظيم الدقيق، والواضح للمادة، والتعريف بالحرف الذي عقد له الباب من حيث مخرجه، ومن حيث صفته، وما يتعلق به؛ فالتنظيم الدقيق لهذه المواد في هذا المعجم جاء دقيقًا، ولم يقع فيه أعضاء المجمع كما وقع فيه السابقون من سوء ترتيب، وسوء التنظيم في الترتيب الداخلي للمادة.

الميزة الرابعة: غزارة المادة العلمية، ونحن نرى في هذا المعجم أن الجزء الأول منه قد ضم باب الهمزة فقط، وهذا الجزء يقترب من الستمائة صفحة، وهناك أيضا من الأجزاء ما اشتمل على حرف واحد مثل الهمزة، ومنها ما اشتمل على حرفين، وهذا راجع إلى أن أعضاء المجمع يقومون بالحصر الدقيق لألفاظ اللغة المستعملة في القديم، وفي الحديث.

الميزة الخامسة: أن هذا المعجم أيضًا جمع بين القديم، والحديث من الألفاظ، وهو لم يقف عند القديم على حد عصور الاحتجاج وإنما تخطى هذه المراحل؛ حيث جمع، أو ذكر الألفاظ القديمة، ثم ذكر بعد ذلك الألفاظ التي استحدثت في داخل المادة؛ فهذا أيضًا توسيع منه؛ لأنه يحاول أن يستقصي ما ورد في هذه المادة سواء في القديم، أو في الحديث.

الميزة السادسة: أن هذا المعجم اقتصر في المصطلحات على الشائع منها؛ فهو لم يدوّن كل المصطلحات التي ذكرت، وإنما دون فقط الألفاظ، أو المصطلحات المشهورة، وكذلك في أسماء الأعلام والأماكن، دون أيضًا منها ما تدعو إليه الحاجة والضرورة، وقام بشرحها شرحًا موجزًا على حسب ما يقتضي الحال والمقام في ذلك؛ فهو لم يدون كل ما ورد من ألفاظ، أو أسماء للأعلام، أو الأماكن، أو غيرها، فيذكر فقط ما

TOP

رسمها المبدل، وتحال على مادتها قبل الإبدال.

ثانيًا: من خطوات المنهج أنه التزم نظاما معينا في الترتيب الداخلي للألفاظ؛ فكان يقدم الأفعال أولًا، ثم يأتي بعد ذلك بالأسماء، ومن حيث الكم في الألفاظ كان يقدم الثلاثي أولًا، ثم يليه الرباعي، ويقدم المجرد على المزيد، والفعل اللازم يقدمه على الفعل المتعدي.

ثالثًا: أنه التزم في (المعجم الكبير) بالضبط الدقيق مستخدما كل وسائل السابقين في الضبط، وهذا إيمان من المعجميين بما للضبط من قيمة كبيرة وأثر واضح في التصنيف المعجمي، يضاف إلى الضبط أيضًا أنه استخدم الرموز الحركية في الضبط، أي: وضع شرطة للفتحة، وشرطة تحت حرف الكسرة، وواوًا صغيرة للعلامة على الضمة، وغير ذلك.

رابعا: أنه وضع المادة المراد شرحها بين هلالين في أول السطر، وذكر ما يقابلها من اللغات السامية إن وجد، والإشارة إلى المعاني الكلية للمادة، مع كتابة الكلمات السامية بالحروف اللاتينية يتبعها النطق العربي التقريبي لهذه اللغات، أو لهذه الحروف اللاتينية، كما أنه أيضًا يرد الكلمات المعربة إلى أصلها، أو إلى لغاتها الأصلية التي عربت منها.

خامسًا: أنه حاول فيه بقدر الإمكان ذكر هذه النصوص للمادة مرتبة ترتيبا أبجديا كما التزم بذلك في مقدمة المعجم.

سادسا: أن (المعجم الكبير) بالنسبة للألفاظ قد وسع من دائرة الاشتقاق إيمانا منه بأن الاشتقاق هو عامل أساسي من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تنمية اللغة، وتوسيع الثروة اللفظية؛ فتوسع في الاشتقاق.

إضافة إلى ذلك أنه اعتنى بالمصطلحات العلمية التي ذاعت، وانتشرت، واشتهر أمرها في المجالات العلمية المتخصصة، والمختلفة.

كما استخدم (المعجم الكبير) أيضًا الكثير من الرموز، هذه الرموز استعان بها السابقون في مجال التأليف المعجمي القديم.

الشيء الجديد الذي ظهر في (المعجم الكبير) هو استحداث الصور والرسوم في توضيح المعنى وبيان مدلول اللفظ.

كما استخدم أيضًا المعجم بعض الرموز للاختصار بدلًا من التكرار، وهي أيضًا قليلة، مثل استخدامه لرموز الجيم للدلالة على الجمع، ورمزًا آخر علامته هي: واو صغيرة، ثم شرطة مستقيمة على الخط، ثم نقطة فوق أخرى هذا بدلًا من تكرار الكلمة مرة أخرى. وهذا الرمز، وغيره من الرموز مراعاة للإيجاز، وعدم الاختصار من الألفاظ.

سابعا: الاهتمام، والعناية بالشواهد: فـ(المعجم الكبير) توسع في الشواهد، ولم يقتصر على نوع واحد من الشواهد، بل استشهد بالقرآن الكريم، واستشهد بالحديث النبوي الشريف، كما استشهد أيضًا بالمأثور من الكلام شعرًا أو نثرًا، لكننا عندما

2. مجمع اللغة والمعجم:

يتبين لنا من خلال ما وضعه المجمع أو المعجميون من معجمات ثلاث هي:

1. المعجم الوجيز: هذا المعجم يقتصر فيه على الألفاظ المشهورة أي: الكثيرة الدوران والتناول بقدر ما يناسب الدراسات الأولى في المراحل الأولى التعليمية.
2. المعجم الوسيط: هذا المعجم تتوسع فيه الألفاظ -أي يتوسع فيه في المعنى- مع الاقتصار أيضا على الألفاظ المستعملة الفصيحة، سواء في التأليف، أو الإنشاء بمقدار ما يناسب الدراسات الوسطى.
3. المعجم الكبير، يكون هذا (المعجم الكبير) ديوانا عاما جامعًا شواردها، وغريبها مبينا أطوار الكلمات، وما طرأ عليها أو على بعضها من توسع في الاستعمال، أو تغيير في المعنى في عصور مختلفة.

كما رأى المجمع أيضًا أن الحاجة ماسة إلى إخراج معجم لألفاظ القرآن الكريم؛ فكان هذا أيضًا من جملة أهداف المجمع.

المجمع أخرج معجمه الوسيط كاملًا في جزأين، أي في سنتي 1960، و1961 كما أخرج أيضًا من (المعجم الكبير) ستة أجزاء، وهذا هو آخر جزء وصل المجمع إلى طبعه في (المعجم الكبير)، وتأتي بعد ذلك الأجزاء الأخرى متتالية.

3. (المعجم الكبير)، والهدف من تأليفه:

نحن أولًا: نتحدث عن (المعجم الكبير) الذي صدر أول جزء منه سنة 1956، وآخر جزء صدر منه هو الجزء السادس، وآخره حرف الهاء سنة 2004 بعد الميلاد، آخر حرف وصل فيه هو حرف الخاء، وتأتي بعد ذلك الأجزاء الباقية على مرور الأيام.

الهدف من تأليف (المعجم الكبير):

يقوم هذا المعجم بعرض نصوص اللغة من ألفاظ ومعان ومصطلحات للعلوم غير متقيد بفترة الاحتجاج، أو بعصور الاحتجاج؛ فهذا المعجم يهتم بالتطور التاريخي للألفاظ عبر العصور، وهو يعد معجما تاريخيا، هذا بالنسبة لهدف هذا المعجم.

المنهج الذي سار عليه (المعجم الكبير):

قام منهج (المعجم الكبير) على أسس معينة من شأنها أن تصل به إلى غايته المنشودة، ويمكننا إجمال هذه الأسس في النقاط، أو الخطوات التالية:

أولا: ترتيب المادة، أو المفردات اللغوية حسب نظام الأبجدية العادية -بعد تجريد الكلمة من الحروف الزائدة- مع الاعتماد على الحرف الأول والثاني من الكلمة، كما هو الحال الذي فعله الزمخشري في كتابه: (أساس البلاغة) لكنه –أي: (المعجم الكبير)- يضع الكلمات التي وقع فيها إبدال في

TOP

(المعجم الكبير)، والهدف من تأليفه

يناير 3, 2021 0

1. أغراض مجمع اللغة العربية:

أولا: نتحدث عن مجمع اللغة:

مجمع اللغة العربية بالقاهرة أسس سنة 1934 ميلادية، وهو يعد هيئة رسمية علمية تشرف عليها الدولة، وترعاها، وتوفر لها سبل البحث والتنقيب، وتستجيب الدولة لمقترحات المجمع، وتضم إلى أعضائه العلماء الباحثين من شتى أقطار الأرض.

كان لهذه الهيئة العلمية أثرها في النهوض باللغة، والعمل على سلامتها، ويبدو ذلك واضحًا في كل القرارات والأعمال التي تصدر عن المجمع.

ثانيا: هدف المجمع:

المجمع حدد جملة أهداف منذ نشأته وتكوينه، وكلها تنبثق من مصدر واحد؛ وهو خدمة اللغة العربية، والعمل على صيانتها وحفظها، وهذه الأهداف نلخصها في التالي:

أولا: من أهداف هذا المجمع أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، وأن يجعل اللغة ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، ووسيلته إلى ذلك أن يحدد هذا كله في معاجم، أو تفاسير خاصة به، أو بغير ذلك من الطرق التي ينبغي عليه استعماله فيها من ألفاظ وتراكيب.

ثانيًا: أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة، وأن ينشر المجمع أبحاثا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها، وأن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة، سواء في مصر، أو في غيرها من البلدان العربية.

ثالثا: أن يبحث كل ما له شأن في سبيل تقدم اللغة العربية، والنهوض بها. وهكذا وَضَعَتْ هذه الهيئة العلمية أمام أعينها خدمة العربية وتنميتَها، وعلى ذلك كان هدف المجمع، وبيان الدور الذي يقوم به في ميدان المعجم العربي.